# العولمة وتأثيراتها

مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون اقتصادية (٤)

# العولمة وتأثيراتها

الدكتور منير الحمش

**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**

الحمش، منير

العولمة وتأثيراتها/ منير الحمش.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ٢٤. شؤون اقتصادية؛ ٤)

ISBN 978-9953-82-511-3

١. العولمة. ٢. الديمقراطية. ٣. الاستهلاك ـ البلدان العربية.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

337.1

العنوان بالإنكليزية

**Globalization and Its Effects**

*Munir al-Hamish*

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢

# المحتويـات


مقدمة ..... ٧

أولاً : حقائق حول العولمة ..... ٨

ثانياً : العولمة والدولة والسيادة ..... ١٣

ثالثاً : العولمة وثقافة الاستهلاك والمجتمع الاستهلاكي ..... ١٥

رابعاً : العولمة والسوق والديمقراطية ..... ١٥

خامساً : تداعيات العولمة في البلدان النامية
والعربية بوجه خاص ..... ١٨

سادساً : العولمة والنظام العالمي وتغير موازين القوى ..... ٢٠

سابعاً : العولمة والتغير في موازين القوى العالمية ..... ٢٣

ثامناً : العرب والعولمة ..... ٢٦

تاسعاً : تناقضات العولمة وانكسارها ..... ٢٨

## مقدمة

كثر الحديث في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حول العولمة وتجلياتها ومفهومها وسماتها وتداعياتها، وعلاقتها بالرأسمالية وتطورها، وبالنظام العالمي، وبما يجري في العالم من تغيرات وتحولات على الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما تمّ الربط بينها وبين ما يجري من تطورات في أنظمة المعلوماتية والاتصالات والتطور العلمي والتكنولوجي، وبدا وكأن أبواب البحث والتحليل تكاد أن تغلق، عندما خُيِّل للبعض، وكأن كلَّ ما يمكن أن يقال ويكتب في هذا الموضوع قد أُنجز. وخاصة بعد أن أعلن الفيلسوف الأمريكي ـ الياباني الأصل (فوكوياما) نهاية التاريخ، تلك الفكرة التي راقت لليبراليين الاقتصاديين الجدد، وبعض (نُخب العولمة) في بلدان العالم الثالث. إلا أن العديد من الباحثين والمفكرين (عرباً وأجانب) لا يزالون على اعتقاد بأن ثمة موضوعات كثيرة لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل والدراسة، منها العولمة وتأثيراتها، وما يرتبط بذلك من مسائل تتعلق بما آلت إليه العولمة ومستقبل النظام الرأسمالي العالمي، فضلاً عن علاقة ذلك بالتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تشكل هذه القضايا محور اهتمام هذه الورقة، على أمل أن تكون محرضاً لبحوث ودراسات أعمق، فإن أدت هذا الغرض فإنها ستساعد على فهم أرحب وأعمق لقضايا العولمة وتأثيراتها، ولعل ما هو جديد هنا، هو ما آلت إليه العولمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وأعني بالتحديد حدثين هامين: **الأول**، يتعلق بالكشف عن الطبيعة الشرسة للعولمة المعاصرة عندما تحولت إلى «العسكرة» بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في الولايات المتحدة، وإعلانها الحرب على (الإرهاب)؛ **الثاني**، هو الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي انطلقت من مركز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة ـ ٢٠٠٨) وما تلاها من تداعيات،

وصولاً إلى أزمة الديون في دول أوروبا، وإلى الاعتصامات والاحتجاجات التي اجتاحت شوارع أوروبا والولايات المتحدة انطلاقاً من وول ستريت في نيويورك، فضلاً عن حركة الاحتجاجات التي شهدتها البلدان العربية مع نهاية عام ٢٠١٠، ولا تزال قائمة حتى الآن.

وإذا كان بعض المفكرين (العرب والأجانب) قد تعرضوا لهذين الموضوعين بالبحث والتحليل، فإن هذه الورقة، كواحدة من الأطروحات، تسعى إلى وضع العولمة وتأثيراتها في إطار التغيرات والتحولات الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجارية في العالم وفي الوطن العربي.

## أولاً: حقائق حول العولمة

ليست ظاهرة العولمة جديدة، فقد تضمن التطور التاريخي أشكالاً مختلفة من العولمة، فهي في وضعها الراهن نتاج تطور يمتد إلى قرون ماضية، شهدت أشكالاً مما نشهده اليوم، كتزايد العلاقات المتبادلة بين الأمم وانتقال رؤوس الأموال، وكذلك انتشار المعلومات والأفكار والتأثير المتبادل في العادات والتقاليد والقيم، فضلاً عن ارتباط ذلك كلّه بالتقدم في التكنولوجيا والاتصالات. ويمكن القول إنه منذ القرن التاسع عشر، شهد العالم ثلاث موجات من العولمة.

**الموجة الأولى**: انطلقت في الفترة ما بين ١٨٧٠ ـ ١٩١٤، وترافقت مع انخفاض تكاليف النقل، بسبب التحول في أساليب النقل البحري من السفن الشراعية إلى السفن التجارية واستخدام سكك الحديد، وترافق ذلك مع تخفيض الرسوم الجمركية، وانفتاح الأسواق وحرية التجارة تلبية لاحتياجات الدول الاستعمارية.

توقف زحف العولمة الأولى بقيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤). وعندما نشبت الأزمة العالمية (الكساد العظيم ١٩٢٩) تمّ اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة، وقامت الدولة بالتدخل بالشأن الاقتصادي، وفي هذه المرحلة تراجعت التجارة الدولية، وتم التركيز على حماية الاقتصادات الوطنية، وبقيام الحرب العالمية الثانية، كان التوجه نحو اقتصاد الحرب وتوجيه الجهود نحو المجهود الحربي.

**الموجة الثانية**: (١٩٤٥ ـ ١٩٨٠)، وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية

الثانية، التي كان من نتائجها سيادة نظام القطبية الثنائية، ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، ودخل المعسكران في منافسة وسباق لاكتساب القوة التي تجعلهما قادرين على الوقوف في وجه التقدم الذي أُحرز في الجانب الآخر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تراجع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية المنضوية تحت لوائه، في الوقت الذي كانت فيه الدول الصناعية المتقدمة تحرز تقدماً على الصعيد الاقتصادي مع انطلاقة السياسات الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية ودعم البحث العلمي وتحقيق قفزات هائلة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، وأمكن للدول الصناعية المتقدمة أن تحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً بتدخل ودعم من الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، رافقه عدالة في توزيع الدخل والثروة تحت عنوان «دولة الرعاية أو الدولة الحامية» في مصالحة تاريخية بين العمل ورأس المال برعاية الدولة، بينما ازدادت الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بينها وبين الدول النامية حديثة الاستقلال.

وفي بداية هذه المرحلة عقد مؤتمر «بريتون وودز» عام ١٩٤٤ الذي أفضت مناقشاته إلى تأسيس مؤسستين من مؤسسات النظام العالمي الجديد لما بعد الحرب، وهما «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، فأصبحتا فيما بعد من مؤسسات العولمة وأدواتها الفاعلة، كما ظهر في هذه المرحلة مفهوم «التنمية الاقتصادية» في دول العالم الثالث، مترافقاً مع حرية التجارة كأساس لهذه التنمية.

وكان النظام الاقتصادي العالمي قد بدأ يثبت مفاهيمه الجديدة، ويعمل على فرض تقسيم جديد للعمل الدولي لصالح الدول المتقدمة.

**الموجة الثالثة**: وهي الموجة الجديدة من العولمة، التي بدأت بذورها الأولية تنمو مع الازدهار الذي حققته الدول الصناعية حتى أوائل السبعينيات، حين دخلت هذه الدول في أزمة اقتصادية متفاوتة الشدة، تمثّلت فيما يُدعى «الركود التضخمي». وفي الوقت الذي عجزت فيه «الكينزية» عن تقديم حلول للأزمة، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة للتصدي للأزمة، ملقيةً المسؤولية عنها على تدخل الدولة، منادية بحرية التجارة والانفتاح وتخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، واستمر تصاعد الأزمة الاقتصادية التي انعكست

سياسياً في أغلب البلدان النامية، وزاد من حدّتها (تصحيح) أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ومع نهاية العقد السابع من القرن العشرين، وبداية العقد الثامن، حدث تحول هام بانتخاب حزب المحافظين في انكلترا عام ١٩٧٩، وبانتخاب الجمهوريين عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة، وكان هذا إيذاناً بانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة في الدولتين، وتسعير حالة الحرب الباردة بين الغرب والشرق، وتصاعد التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي.

ومع بداية العقد التاسع من القرن العشرين، جرت أحداث تاريخية هامة، وضعت العالم على أعتاب تغيرات عميقة، وكان أهمها:

١ ـ مجموعة من الأحداث الهامة التي أدخلت تغيرات جذرية في العلاقات الدولية، تمثلت في:

ـ حرب إخراج العراق من الكويت، وإعلان بوش الأب رئيس الولايات المتحدة بعدها عن إقامة نظام عالمي جديد.

ـ سقوط جدار برلين، وتوحيد الألمانيتين.

ـ انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي، والتطبيق العملي لبرنامج التحول نحو اقتصاد السوق في إطار «وفاق واشنطن» الذي قام بين حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتسهيل التحول نحو اقتصاد السوق، والانخراط في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة.

ـ الحرب اليوغسلافية، التي انتهت إلى تقسيم يوغسلافيا، وبرز من خلالها دور مبدأ عسكرة التدخل الدولي.

ومع الإعلان عن ميلاد نظام دولي جديد وحيد القطبية بزعامة الولايات المتحدة، فقد أعلن العديد من المفكرين المحافظين ومراكز البحوث والمؤسسات الإمبريالية والغربية، عن انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ، وبدء عصر جديد هو العصر الأمريكي وحيد القطب، وبدء الترويج على نطاق واسع للعولمة والاقتصاد الليبرالي الجديد والدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تمّ استكمال مؤسسات العولمة بإقامة منظمة التجارة العالمية، كما اتسع نشاط ونفوذ الشركات متعدية الجنسية. وفي ظل اتساع نطاق التجارة الدولية، اتسع أيضاً دور وأهمية المؤسسات المالية،

وحصل تقدم هائل في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، مما أسهم في تزايد وسرعة تداول المعلومات ورؤوس الأموال، وتصاعدت حمى المضاربات في العملة، واتسع نطاق الاستثمارات غير المباشرة، كما تصاعد النشاط الائتماني، وغالت الولايات المتحدة في استخدام نفوذ عملتها الدولارية، بالمزيد من الإصدارات النقدية دون غطاء.

وعلى الصعيد العالمي، تمّ تطوير أشكال جديدة من التكتلات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية الاستراتيجية، فقد رعت الولايات المتحدة ما طرحه شمعون بيريز في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وفي المقابل طرحت أوروبا مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتطورت أشكال أخرى من التكتلات الاقتصادية القائمة والجديدة، لتكون صلة الوصل والمعبر نحو العولمة، تخفيفاً من آثارها الضارة، ولضبط حركة المعاملات التجارية والمالية.

٢ ـ إن لرأس المال طبيعة تراكمية، وتأخذ هذه الصفة شكلاً أكثر وضوحاً مع تبلور ظاهرة العولمة في موجتها الثالثة، مما فتح آفاق النقاش حول مسألة الاستقطاب التي أصبحت تحكم العالم، خاصة في معرض الفهم التاريخي والجدلي للتناقضات التي حكمت ولا تزال تحكم سيرورة المجتمعات من خلال البحث في تطور الرأسمالية وآليات هذا التطور وعملياته، الأمر الذي اقتضى الكشف عن جدلية تطور الرأسمالية العالمية مع تطورها الداخلي للكشف العلمي عن القوانين النوعية التي صاغت التطور الداخلي بتناقضاته وتداخلاته، مما يلقي الضوء على الأسباب الكامنة خلف الانكفاء الذي حصل في نموذج دولة الرعاية الاجتماعية في الغرب، والفشل الذي مني به النموذج السوفياتي، فضلاً عن إخفاق الدول النامية في مشروعها التنموي الهادف إلى (اللحاق) بالعالم المتقدم بواسطة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٣ ـ إن جوهر العولمة، في جانبها الاقتصادي، هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ويتجلّى ذلك في دعوتها إلى إزالة الحدود الدولية أمام التبادل التجاري، والاندماج بالأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات وحركة رؤوس الأموال والعمالة، فضلاً عن الثقافة والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً إخضاع العالم لقوى السوق العاتية، وما ينجم عن ذلك من

اختراق للحدود القومية وانحسار لسيادة الدولة وتقليص لدورها الاقتصادي والاجتماعي، مع تزايد نفوذ الشركات متعدية الجنسية والمنظمات الدولية على حساب دور الدولة ووظائفها ومسؤولياتها السياسية كدولة تجاه الخارج، ومسؤولياتها الداخلية تجاه المجتمع.

وقد رافق ذلك كله، التدفق الهائل للمعلومات، وزيادة التفاعل مع العالم الخارجي، وتنوع مجالات الاستثمار.

٤ ـ أدت العولمة بتجلياتها المختلفة، وبفعل الحراك الثقافي والتقاني (خاصة في مجال الاتصالات والمعلوماتية)، إلى ظهور ما يدعى بـ «مجتمعات المعرفة»، فالعالم أصبح أكثر تواصلاً من قبل بين أطرافه المختلفة ومع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم. في مواجهة عدم اليقين السائد، تنامت الدعوة إلى (مجتمعات المعرفة) القائمة على تقديم المشورة وتبادل الخبرات على المستوى الدولي والإقليمي والقطري.

وبمقدار ما استطاعت العولمة، أن تستخدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، للتقريب بين الأفراد والشعوب، كذلك فقد أدت إلى إقصاء وتهميش أفراد شعوب أخرى لا تمتلك القدرة على الإنفاق على ثمن أو تكلفة التواصل، فضلاً عن عدم قدرتها على امتلاك ثمن أو تكلفة معيشتها الإنسانية.

٥ ـ مع الفشل الذي واجه النماذج التنموية الثلاثة التي سبق ذكرها (الاشتراكي ـ دولة الرعاية ـ نموذج اللحاق بالدول المتقدمة في البلدان النامية)، بعد هذا الفشل، فرضت العولمة على دول العالم ضرورة وأهمية مراجعة سياساتها. ومن هنا بدأ البحث عن نموذج جديد، خاصة بعد الأزمة الراهنة الحادة التي أصابت النظام الرأسمالي في مركزه الرئيسي، ومن ثم انتشرت إلى باقي أرجاء العالم. فظهرت بوادر بلورة نموذج جديد يوفّق ما بين تدخل الدولة وآليات السوق. ومع بروز ظاهرة مجتمعات المعرفة، وإمكانات التواصل بين المفكرين، وما تتيحه المعلوماتية من فرص وإمكانات، فإن ذلك كله، وانسداد أفق الحلول الليبرالية الاقتصادية الجديدة، يظهر أهمية الحاجة الماسة إلى فكر جديد قادر على مواجهة المشكلات التي تفرزها العولمة المعاصرة، وتجلّى ذلك فيما دُعي بـ «العولمة الإنسانية البديلة» التي رأينا أنشطتها في المؤتمرات والاحتجاجات المصاحبة لعقد مؤتمر

«دافوس» ومؤتمرات واجتماعات الدول الصناعية الثمانية ومجموعة العشرين.

٦ ـ رافق ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة، بروز المشكلات البيئية وقضايا التلوث والانحباس الحراري، متلازمة مع مشكلات الطاقة، وتعرض الموارد الطبيعية للنضوب، مما يشكل ذلك كلّه، هاجساً عالمياً، يحتاج إلى حلول يغلب عليها الطابع العالمي، وتحتاج إلى تضافر جهود جميع دول وشعوب العالم.

## ثانياً: العولمة والدولة والسيادة

لا يكمُن جوهر العولمة في مظهرها، بقدر ما هو في مضمونها، كونها تمثل المشروع الأيديولوجي لليبرالية الاقتصادية، فضلاً عن تجلياتها السياسية والثقافية، وفي هذا الإطار، تُطرح «الدولة المعاصرة» في ظل تدفقات العولمة وتجلياتها. فالبرنامج الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية الجديدة يطالب بما دعاه (وفاق واشنطن وما بعده) الدولة الصغيرة، وبالتحديد يطلب عدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي باعتباره يرتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة لآلياتها، ويستبعد أي تدخل من قبل الدولة في السوق والاقتصاد بوجه عام.

إننا نشهد، كما يقول المفكر الاجتماعي السيد يسين، ما أطلق عليه فكرة[١] «اختطاف الدولة»، وهذا الاختطاف للدولة يراه في عصر العولمة ظاهرة جديدة، له صور متعددة، فقد يتم من خلال انتخابات ديمقراطية ينجح فيها حزب سياسي معين يفرض أيدلوجيته على الدولة والمجتمع معاً.

إلا أن العولمة المعاصرة، لا تتيح «اختطاف الدولة» فقط عن طريق ديمقراطية مشوهة، وإنما هي تعمد، عن قصد وتصميم إلى تصغير الدولة، وتغيير دورها ووظائفها، وخاصة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة مباشرة لتبنّي فكر وسياسات الليبرالية الاقتصادية، وسيادة أيديولوجيا السوق التي تدعو إلى ما دعاه المفكر الاقتصادي البريطاني جون كراي[٢] «حكومات الأسواق الحرة».

---

(١) السيد يسين، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية** (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٠٥.

(٢) جون كراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٠)، ص ١٣.

على أن د. جلال أمين يطرح المسألة، من خلال التغير في دور الدولة، فهو لا يرى أن قوة الدولة تتراجع، بل يرى أن المسألة تتعلق بتغير في وظيفتها[٣]. ففي ظل العولمة، ومع تنامي دور الشركات متعدية الجنسيات، فإن على الدولة في العالم الثالث، أن تقوم بـ «تفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلّة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها».

فالدولة، عندما ترضى لنفسها الانخراط بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، هي «دولة تفكك ولا تبني، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء». وهذه الدولة هي ما دعاه بـ «الدولة الرخوة» وهو اسم استخدمه في أواخر الستينيات المفكر (ميردال)، ومن سمات هذه الدولة انتشار الفساد وتجاهل حكم القانون، وتغليب مصالح الأفراد الخاصة على المصالح العامة.

على أي حال، فمهما كان حجم الدولة، أو دورها، فإن العولمة المعاصرة تطرح مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهي مسألة «سيادة الدولة» فمنذ الترويج للعولمة، أصبح هناك خطاب سياسي مغاير يستند إلى العقيدة الليبرالية، وينفي المفهوم التاريخي لسيادة الدولة التي تحوّلت إلى مجرد «سلطة محلية» للنظام العولمي.

إلا أن هناك العديد من المفكرين، يرفض الخطاب السياسي للعولمة[٤]، ويدعو إلى نماذج بديلة «أقل إحباطاً من الناحية السياسية»، ويطالب بتقديم «المفاهيم السياسية التي تعيد تثبيت إمكانات التحكم الاقتصادي ودور الدولة الحديثة في مثل هذا التحكم»، كما يدعو أصحاب هذا الرأي إلى عدم وجود مسوغ للاعتقاد بأن قوى السوق سوف تنتصر دوماً وحتماً على «نظم الضبط».

---

(٣) طرح د. جلال أمين وجهة النظر هذه في كتابه. انظر: جلال أمين، **العولمة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٢٣ وما بعدها.

(٤) من هؤلاء: بول هيرست وجراهام طومبسون، **ما العولمة؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة؛ ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٤٠٠ وما بعدها.

## ثالثاً: العولمة وثقافة الاستهلاك والمجتمع الاستهلاكي

للعولمة تجلياتها الثقافية، الهادفة إلى صياغة ثقافة عولمية، تقوم على أساس نسق عالمي من القيم المؤثرة في سلوك البشر على نحو متشابه في كلّ مكان، وبالتالي إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية على نحو غير ما نشأت عليه وتوارثته عبر الأجيال. ما يُعَد تعدياً صارخاً على الخصوصية الثقافية للمجتمعات المختلفة، وهذا يبقي الهدف العولمي في توحيد السلوك الإنساني وفق معايير عالمية. سوف يدخل، بلا شك، العولمة ومروّجيها في صراع حاد مع الخصوصيات الثقافية المتعددة.

ولعل من أهم مظاهر تعميم ثقافة العولمة هو ما تمثله في تجلياتها الاقتصادية، بفتح أسواق العالم أمام الإنتاج الغزير والمتنوع للشركات الاحتكارية العالمية، مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل التكنولوجية في الإعلان الحديث وأساليبه لنشر ثقافة الاستهلاك، فضلاً عن أساليب التسويق الجذابة، بهدف دفع المستهلكين إلى الدخول في مجال الاستهلاك، يساعدها في ذلك أسواق الشراء الجديدة (أو ما يدعى بالمولات «جمع مول») التي أصبحت تجذب إليها شرائح وفئات متعددة من أصحاب الدخول العالية والمتوسطة، وحتى الفقيرة.

وقد نجم عن ذلك ظهور ما يسمّى بـ «مجتمع الاستهلاك» في مقابل «مجتمع الإنتاج»، ففي حين تركز الدول الصناعية المتقدمة، والدول الصاعدة، على الإنتاج والخدمات المرتبطة به، «نجد أن الدول النامية (والفاشلة منها بوجه خاص) تركز على الاستهلاك وفتح أسواقها للمستوردات من السلع والمواد الحياتية، وبما يسمح بتلبية رغبات الفئات الغنية، وحتى المتوسطة، من السلع والمواد الكمالية، قبل أن تمكّن اقتصادها ليستطيع أن يرقى بمستويات تنافسية عادلة مع السلع والمواد المستوردة.

## رابعاً: العولمة والسوق والديمقراطية

هذه الثلاثية «العولمة والسوق والديمقراطية» تحكمها أساساً، الأيديولوجيا الليبرالية، وهي في جانبها الاقتصادي تقوم على مبدأ «دَعْهُ يَعْمَل» ومع تدخل حكومي في أضيق الحدود. وفي الخطاب السياسي ـ الاقتصادي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، الذين هم أساساً من دعاة العولمة، برزت مقولة جديرة

بالاهتمام. وهي الربط بين أمريكا والحداثة، ومؤسسات السوق الحرة. ونتيجة لذلك كان انتشار السوق الحرة يجري تصويره على أنه الحد الفاصل للحداثة، وجزء لا يتجزأ من اتساع نطاق العولمة التي يدعو إليها دعاة العولمة (المؤمركة) والمؤسسات الدولية التي تتبنى برامج الليبرالية الاقتصادية، مما يعطي هذه الدعوة الأمريكية اليمينية المحافظة طابعها العالمي، فلا ينظر إلى الأسواق على أنها مجرد تنظيم اقتصادي محلي، وأنها مطلب بشري عالمي، وضرورة من ضرورات الحداثة والعولمة.

ويصرّ الليبراليون الجدد على وجود علاقة بين الحرية السياسية والسوق، ويؤكدون أنه[٥] «يكاد لا يُعرف مجتمع واحد في أي زمان أو مكان، تميز بدرجة كبيرة من الحرية السياسية، ولم يستخدم ما يشبه السوق الحر لتنظيم الفعاليات الاقتصادية لديه».

ويعتقد مايكل مانديلبوم[٦] «أن الحرية وحكم الشعوب لذاتها هما العنصران اللذان تتشكل منهما الديمقراطية، وأن الأسواق الحرة تظهر أولاً، وتوجد الأوضاع الملائمة لبروز الديمقراطية». كما يعتقد أن الأسواق الحرة تعزز الديمقراطية بأربع طرق مختلفة هي: الملكية الخاصة، تولّد الثروة الأساس الاجتماعي للديمقراطية (أي الطبقة الوسطى)، توفّر المجتمع المدني، الثقة بين المواطن والحكومة. لذا فإنه يرى أن السوق الحرة أفضل شكل من أشكال التنظيم الاقتصادي لتوليد الازدهار.

إلا أن تشان هينغ تشي[٧] ترى أن «الأسواق الحرة ضرورية، ولكنها ليست

---

(٥) توماس ل. فريدمان، **السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة**، ترجمة ليلى زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣.

(٦) مايكل مانديلبوم، «جذور الديمقراطية الحديثة،» نقلاً عن: **يو أس أي جورنال** (وزارة الخارجية الأمريكية)، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)، ص ٤. وجاء العدد بعنوان «الأسواق والديمقراطية» ومانديلبوم هو أستاذ كريستشان أ. هيرتز للسياسة الخارجية الأمريكية بجامعة جونز هويكنز ـ واشنطن، < http://www.akhbaar.org/home/2008/06/48189.html?print >.

(٧) تشان هينغ تشي (سفيرة سنغافورة في الولايات المتحدة)، «الديمقراطيات المرنة =

كافية للديمقراطية»، وتقول «. . . ونحن لم نشاهد أبداً دولة ديمقراطية لا يوجد فيها قدر من الأسواق الحرة، كما لم نشاهد مطلقاً دولة مغلقة كلياً أمام العالم الخارجي وليست أيضاً استبدادية أو دكتاتورية. . .».

لكن جون كراي[٨] يرى أن «حكومات الأسواق الحرة، أخفقت في تحقيق أهدافها. . فهي تصوغ سياساتها على أساس عصر «دَعْهُ يَعْمَل». . . والحقيقة أن مذهب «دَعْهُ يَعْمَل» أي اقتصاد تُحرَّر فيه الأسواق من الضوابط، ويصبح خارج إمكانية السيطرة السياسية أو الاجتماعية، لا يمكن أن يُبتدع من جديد، بل إنه حتى في عنفوانه كان اسماً على غير مسمّى، فقد خلقه قهر الدولة، وكان يعتمد عند كل نقطة في مجرياته على سلطة الحكومة. . .»، إلى أن يقول إن «سياسات السوق الحرة شجّعت التفاوتات الجديدة في الدخل والثروة، وفرص الحصول على عمل، ونوعية الحياة. . .».

لكن كراي لا يكتفي بكشف مساوئ «دَعْهُ يَعْمَل» على الصعيد الداخلي، بل إنه يؤكد الأمر ذاته على المستوى العالمي، باعتبار أن[٩] «السوق الحرة لا تعزز الاستقرار أو الديمقراطية، ذلك أن الرأسمالية الديمقراطية العالمية حالة يتعذر تحقيقها بقدر ما يتعذر تحقيق الشيوعية العالمية».

ويرى جوزيف ستيغلتز[١٠] أن «المشكلة هي في القصور الديمقراطي الذي أُديرت فيها العولمة». أما كيف أُديرت العولمة، فإنه يجيب عن ذلك بـ «أن المؤسسات الدولية التي عُهد إليها بكتابة قواعد اللعبة وإدارة الاقتصاد العالمي، تُعبّر عن مصالح الدول الصناعية المتقدمة، أو بمزيد من التحديد مصالح خاصة (مثل

---

= والعولمة،» **يو أس أي جورنال** (وزارة الخارجية الأمريكية)، السنة ٣، العدد ٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، ص ٧.

(٨) كراي، **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**، ص١٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٠) جوزيف ستيغلتز، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وكان مستشاراً أول في البنك الدولي ـ الاقتباس عنه هنا في كتابه. انظر: جوزف أي. ستيغلتز، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة فايزة حكيم وأحمد منيب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٨)، ص ٢٩٦ وما بعدها.

الزراعة والبترول) داخل هذه الدول . . .». وعلى المستوى الدولي، يرى أنه «لم يحالفنا النجاح في تطوير المؤسسات السياسية الديمقراطية المطلوبة، إذا أردنا أن نجعل العولمة مثمرة، وذلك لضمان أن قوة اقتصاد السوق العالمي تؤدي إلى تحسين حياة معظم الناس في العالم، وليس أغنى الناس في أغنى الدول. وبسبب القصور الديمقراطي في طريقة إدارة العولمة، ظلت تجاوزاتها بدون إصلاح، وبالفعل، فقد قيّدت العولمة مقدرة الديمقراطيات الوطنية على ضبط اقتصاد السوق».

من هنا نجد أن حرية السوق داخل البلد تؤدي إلى سياسات محابية لفئات معينة من السكان على حساب الأغلبية، وتقضي على الطبقة الوسطى، وتولّد كل ما من شأنه زعزعة الاستقرار الداخلي وتهدّد السلم الاجتماعي، وتعزّز سلطة ونفوذ الأغنياء، بينما حرية الأسواق على المستوى الدولي تجري لصالح الدول الغنية المتطورة، وتزيد من عدد الفقراء، مستخدمة المؤسسات الدولية لاتخاذ القرارات البعيدة عن الديمقراطية لصالح الدول الصناعية المتقدمة، مما يزيد من الفجوة بين دول الشمال والجنوب، ويهدد الاستقرار والأمن العالميين. والمسألة ليست في القصور الديمقراطي في إدارة العولمة، إنما هي في جوهر وطبيعة العولمة الرأسمالية الشرسة، أي الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي تقوم سياساتها على تعزيز الرأسمالية الاحتكارية، وإحكام سيطرتها على اقتصادات العالم، وتضع سداً منيعاً في وجه تقدم الشعوب على نحو ديمقراطي.

## خامساً: تداعيات العولمة في البلدان النامية والعربية بوجه خاص

فرضت العولمة، بتجلياتها المختلفة، على شعوب العالم ودوله، أن تعيد صياغة استراتيجياتها والأيديولوجيات التي تحكم تطورها، وبذات الوقت فرض ذلك على المفكرين والمثقفين إعادة صياغة أساليب تفكيرهم وأولويات ثقافاتهم، وكان ذلك إيذاناً بالتحول في السياسات الاقتصادية الكلية نحو القبول بالبرامج المعدة من قبل المؤسسات الدولية، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في إطار «وفاق واشنطن وما بعده»، وذلك باعتماد سياسات الاقتصاد الليبرالي الجديد، وجوهره اقتصاد السوق المنفلت من أية قيود، انطلاقاً من الافتراضات التالية:

١ ـ إن الدول النامية (ومنها بلداننا العربية) تمتلك أسواقاً قادرة على العمل بكفاءة.

٢ ـ إن الرأسمالية المحلية (القطاع الخاص) جاهزة لتولي قيادة الاقتصاد الوطني والاستثمار التنموي والحلول محل القطاع العام.

٣ ـ إنه بانتهاج هذه السياسات سوف تنهال رؤوس الأموال الأجنبية على تلك البلدان بغزارة.

٤ ـ إن الالتحاق بالعولمة، والاندماج بالاقتصاد العالمي سوف يؤدي إلى تحسين المواقع التنافسية للدول المعنية، وسوف يؤدي إلى تنشيط قوى التنمية في المجتمع.

وقد تبين عدم صحة هذه الافتراضات وفشلها في تحقيق التنمية، ولم تخرج عن كونها أوهاماً تتلهى بها الشعوب.

وسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى إلحاق البلدان العربية بالاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة الأوروبية ومشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، اللذين يهدفان إلى:

١ ـ إحكام السيطرة على النفط وموارده، وتحويل الأسواق العربية إلى أسواق استهلاكية لمنتجاتها الصناعية.

٢ ـ فرض السلام مع إسرائيل ضمن الشروط الإسرائيلية ـ الغربية (الأمريكية).

٣ ـ الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للوطن العربي.

وركّز الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة على إعاقة التنمية في البلدان النامية عموماً، وفي البلدان العربية خصوصاً، وبالتالي إضعاف الدولة تجاه ما يفرض عليها من الخارج، في إطار الانخراط بالعلاقات العولمية والاندماج بالاقتصاد العالمي.

إن قوة الدولة، إضافة إلى القوة العسكرية، تكمن في قوتها الاقتصادية، وتماسكها الاجتماعي والسياسي الداخلي، بينما أدت وستؤدي أكثر السياسات الاقتصادية الليبرالية، والتوجهات العولمية، إلى إضعاف الدولة، وبالتالي تهديد

السلم الاجتماعي، وإشاعة التوتر وعدم الاستقرار، بإشاعة الفقر وتكريس تمركز رأس المال بيد القلة.

وقد واجهت البلدان النامية سياسات العولمة وتوجهات الاندماج بالاقتصاد العالمي بدرجات متفاوتة، واختلفت المواجهة وتداعياتها، وفقاً لظروفها ولتوجهاتها الاقتصادية، ولدرجة اندماجها بالاقتصاد العالمي، ومن خلال توجهاتها التنموية، فبينما كان البعض منها (ومن غالبية البلدان العربية) رضخ على نحو أو آخر، لضغوطات الاندماج، وغالى في تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فإن بعض البلدان النامية، وإن اتبعت بعض هذه السياسات من حيث الانفتاح على الأسواق، إنما عمدت إلى تشجيع التصدير، وبالتالي دعم الإنتاج المحلي ليستطيع أن يرقى إلى مستوى المنافسة مع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية وفي الأسواق العالمية عن طريق تدخل أكبر للدولة في الشأن الاقتصادي، مما سمح لهذه البلدان بأن تحقق معدلات نمو عالية، وأصبحت تعرف بالدول الصناعية الجديدة. ومنها ما يدعى بالنمور الآسيوية التي استمر نجاحها وازدهارها إلى أن وقعت في أزمة حادة عام ١٩٩٧، حين انهارت أسواقها المالية، وانهارت عملتها الوطنية، إلا أن بعضها استطاع التماسك وفرض رقابة صارمة على حركة رأس المال الأجنبي وعلى الجهاز المصرفي، فاستطاع تجاوز الأزمة، وتعزيز قدرته التنافسية من جديد.

وأصبح من المسلَّم به أنه كلما ازداد اندماج اقتصاد دولة ما بالاقتصاد العالمي، ازدادت درجة تأثرها بالأزمات التي يتعرّض لها هذا الاقتصاد، وكلما كانت الدولة قوية في اقتصادها، وتقل درجة اندماجها بالاقتصاد العالمي، كان تأثير الأزمات الاقتصادية والعالمية في اقتصادها الوطني ضعيفاً. وهذا ما أثبتته تجربة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة (خريف ٢٠٠٨).

## سادساً: العولمة والنظام العالمي وتغير موازين القوى

### ـ ما الذي تغير في العالم؟

مع استمرار الدول الاستعمارية القديمة في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، في نظرتهم الاستعلائية الفوقية نحو الدول والشعوب التي كانت تستعمرها على نحو مباشر وسافر، ومع زوال الاستعمار المباشر عبر الاحتلال بواسطة الجيوش، فقد حلّ نوع جديد من

الاستعمار، تعارف عليه في الأوساط البحثية والدبلوماسية على أنه «الاستعمار الجديد» وهو استمرار للاستعمار التقليدي في جوهره، ولكن بأساليب أخرى قد تكون أكثر كفاءة من الاستعمار التقليدي، هذا على الرغم من استمرار العقلية ذاتها في العديد من الحالات، كما وجدنا مؤخراً في حالة احتلال العراق، أو في شكل معدل في حالة إزاحة نظام القذافي في ليبيا باستخدام حلف الناتو، وأموال قطر العربية، أو عن طريق إقامة القواعد العسكرية من خلال اتفاقات ثنائية. وقد تأتي العمليات الحربية تحت عنوان القرارات الدولية لتحقيق ادعاءات حول حماية المدنيين أو إحلال السلام أو غير ذلك. على أي حال، فإن تغييراً حصل بلا شك، بعد الحرب العالمية الثانية في أساليب الاستعمار التقليدي، رغم الإعلان عن الاستقلال السياسي لعدد كبير من الدول التي دُعيت بدول العالم الثالث، أو الدول النامية أو غير ذلك. لكن بالتأكيد فإن الأهداف الاستعمارية التقليدية، بقيت كما هي، ولم تتغير إلا في بعض التفاصيل والأساليب، وبقيت نزعة التحكم والسيطرة والاستتباع تتحكم في العلاقات بين ما يدعى بدول الشمال (الصناعي المتقدم) ودول الجنوب المتخلف والمهمش. لكن، بالتأكيد، فإن تغيرات عميقة، قد حصلت على صعيد تلك العلاقات من جهة، وكذلك على العلاقات بين دول النظام العالمي، وتطور هذا النظام حتى وصوله إلى الوضع الحالي الذي أصبحت تتحكم به مقتضيات العولمة وتحولها نحو العسكرة، خاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من حروب في أفغانستان ثم احتلال العراق، واستخدام حلف الناتو في ليبيا والتهديد باستخدامه في مناطق أخرى.

ولا بد أن نلاحظ أن التغيرات المعاصرة في النظام العالمي قد تأثرت إلى حد بعيد بالثورة الصناعية وتطوراتها والتطور الحاصل في النظام الرأسمالي العالمي من جهة، وفي التأثيرات المتبادلة بين هذا النظام وتطور الجهة الإنتاجية والثورة التكنولوجية، التي أحدثت تغيرات عميقة في أساليب السيطرة والهيمنة، وخلقت شروخات جديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب، بتعميق الهوة التكنولوجية وفرض علاقات تبعية جديدة.

ومن بين محاولات دول الجنوب التغلب على إفرازات المعطيات الجديدة في العلاقات الدولية، كان العمل على إنشاء تجمعات إقليمية بهدف تحقيق ظروف أفضل

في العلاقات، تتّسم بقدر أعلى من التكافؤ، وتمكنها عن طريق تجميع قدراتها وتوحيد مواقفها في المحافل الدولية من أن تحقق ما عجزت عن القيام به على نحو منفرد في إطار القواعد الجديدة التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، فضلاً عمّا يتعلق بردم الفجوة التكنولوجية والمعلوماتية في مواجهة ذلك التقدم الهائل في هذا المجال.

ومع إضافة إرهاصات العولمة، وتصاعد تأثيراتها بفضل ثورة الاتصالات والمعلوماتية، أصبح من الضروري إعادة قراءة التحولات الجارية، ووضعها في إطارها الجديد، لتكوين فهم أفضل لما يجري في العالم.

وكان من الباحثين العرب الجادين، من سعى إلى التفكير في ذلك أ. السيد يسين، في كتاباته المتعددة، حيث بلور خمسة ملامح رئيسية للتحولات العالمية الجديدة[١١]، اختصرها فيما يلي:

**التغير الأول**: هو الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي (حيث تتدفق المعلومات في الفضاء الافتراضي من خلال شبكة الانترنت بسرعة هائلة)، مستنداً إلى التحليل العلمي الرائد الذي قدمه كارل بولانيي[١٢] الذي قرر بوضوح أن السوق لا ينبغي أن يهيمن، لا على الدولة ولا على المجتمع؛ وما دعم هذه المقولة هو الأزمة الاقتصادية والمالية التي أصابت النظام الرأسمالي المعلوماتي في الصميم (٢٠٠٨).

**التغير الثاني**: هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة في تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية[١٣].

---

(١١) من أهم كتابات السيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي** (القاهرة: دار نشر ميريت، ٢٠١٠). وقد قدم السيد يسين تصوراته في الندوة التي أقامتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠١٠.

(١٢) كارل بولانيي، **التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر**، ترجمة محمد فاضل طباخ؛ مراجعة حيدر حاج إسماعيل، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩) ـ قدم نسخته العربية جوزيف ستيغلتز، وكانت نسخته الإنكليزية الأولى قد نشرت في عام ١٩٤٢.

(١٣) تشمل التجليات السياسية للعولمة شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام =

**التغير الثالث**: بروز «مجتمع المخاطر العالمي»، ويتمثل في التغيرات المناخية والتلوث بأنواعه، وفي تزايد الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن انتشار البطالة خصوصاً بين الشباب.

**التغير الرابع**: سقوط النموذج القديم للأمن القومي، وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

**التغير الخامس**: هو بروز قيم حضارية جديدة في العالم، أبرزها «المسح العالمي للقيم» الذي يوحي بوعي كوني جديد، من علاماته استخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الإنترنت، وتخريب قواعد البيانات.

## سابعاً: العولمة والتغير في موازين القوى العالمية

يكاد يجمع الباحثون والمفكرون العالميون في الدراسات المستقبلية على أن هناك تغييراً في موازين القوى العالمية، بدأ يظهر في بنية المجتمع العالمي. فقد اتسعت دائرة العولمة في السنوات الأخيرة بعد التحولات الجارية في بعض البلدان التي كانت محسوبة ضمن بلدان العالم الثالث، وخاصة الصين والهند، وما أصبح يدعى «الدول الصاعدة».

ومع نهاية القرن العشرين، وخاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بدأت تتصاعد تساؤلات حول مستقبل النظام العالمي العولمي ومستقبل الرأسمالية، ومستقبل توزع القوى العالمية، وفيما إذا كان القرن الواحد والعشرون سيصبح قرناً أمريكياً، أم أن هناك من الدلائل والإرشادات ما يعبّر عن غير ذلك؟

وكان المؤرخ الأمريكي بول كيندي قد نشر كتاباً عام ١٩٨٧ بعنوان **صعود وسقوط القوى العظمى**، تنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخي للكلمة، بما يعني اضمحلال قوة الولايات المتحدة تدريجياً نتيجة عوامل داخلية بنيوية من جهة، وصعود قوى عظمى منافسة، مثل الصين، من جهة ثانية.

---

= التعددية. وتسعى العولمة الاقتصادية إلى خلق سوق عالمية واحدة تحت ظل توجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرامج التحولات التي تفرضها مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية)، أما العولمة الثقافية، فتتمثل في بروز ثقافة كونية، غالباً ما تصطدم بخصوصيات الشعوب وثقافتها.

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي بدأت خريف عام ٢٠٠٨ لتكشف عن حقيقة الاقتصاد الأمريكي، وما يعانيه من عجوزات اقتصادية ومشكلات اجتماعية، تؤكد خلخلة الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، وإن استمرت بالمحافظة على تفوقها العسكري.

وفي عالم يسوده الشك وعدم اليقين، قد يصعب التنبؤ، بدون مجازفة، بمستقبل العلاقات العالمية، إلا أن وثيقة أمريكية أصدرها مجلس المخابرات القومي الأمريكي[١٤] بعنوان «خريطة المستقبل الكوني» تركز على «العولمة» باعتبارها الظاهرة التي تملأ الدنيا وتشغل الناس. وقالت الوثيقة بما يشبه اليقين النسبي السائد إن العولمة «عملية غير قابلة للارتداد، وإن كانت تميل إلى أن تصبح أقل تأثراً بنشأتها الغربية»، إلا أن الوثيقة تذهب إلى أن العولمة قد لا تفلح في انتشال الاقتصاديات القاصرة في وضعها، مشيرة إلى «احتمال» أن تحاول الدول الآسيوية وضع قواعد جديدة للعبة التنافس العالمي، ممّا يعني «احتمال» تحوّل جوهري في الطبيعة الغربية للعولمة ـ إن صح التعبير ـ و«احتمال» أن تصبغها الدول غير الغربية بصفة أخرى نتيجة اختلاف الممارسات، مما يقدم احتمالاً بأن تستطيع الدول الآسيوية أن تغير من قواعد التنافسية الدولية.

كما أن الوثيقة الأمريكية الصادرة قبل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بأربع سنوات تتنبأ بالدائرة الواسعة للاقتصاد العالمي، ولا تتردد تلك الوثيقة بالإشارة إلى احتمال اتساع الفجوة بين من يملكون (الدول الصناعية المتقدمة) ومن لا يملكون (الدول النامية المتخلفة) نتيجة التخلّف في مجال (التحول الديمقراطي، أو نظراً إلى شيوع الأنظمة الديمقراطية الهشّة، ممّا يجعلها عاجزة عن احتواء الأزمات المالية وإدارتها). ولا تشير الوثيقة إلى مسؤولية «عمالقة العولمة» فيما وصلت إليه حال الدول النامية المتخلفة، إلا أن جوزيف أ. ستيغلتز تعرّض[١٥] بصورة نقدية عميقة

---

(١٤) صدرت هذه الوثيقة عام ٢٠٠٤، وأشار إليها السيد يسين في مقاله عنه، في: **الحياة**، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠.

(١٥) جوزيف أ. ستيغلتز، **خيبات العولمة**، ترجمة ميشال كرم وغازي برو (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣).

لطريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات «صندوق النقد الدولي» مع مقتضيات العولمة في ذاتها، كما تعرّض للمكوّنات الاقتصادية للعولمة، التي تتمثل في حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من معونات وقروض واستثمار، مؤكداً أن سياسات «صندوق النقد الدولي» ألحقت ضرراً بالغاً بالدول النامية التي لجأت إليه، ما أدى إلى حدوث كوارث اقتصادية واجتماعية وقعت فيها. وتعود أهمية كتاب ستيغلتز إلى النقد المباشر الذي وجّهه إلى سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي صمّمت على أساس استبعاد الدولة من مجال الإشراف على نحو عام، على الاقتصاد، وأطلقت العنان لقوى السوق العاتية، بحجة قدرتها على خلق التوازن الذاتي اعتماداً على آلية العرض والطلب.

ومع تصاعد تناقضات العولمة، تتصاعد أهمية الصين (والدول الصاعدة) على الساحة الدولية. وإذا ما أردنا التدقيق في صعود الصين خاصة، يمكن العودة إلى الكتاب بالغ الأهمية للمفكر الصيني وو بن[١٦]، وفي هذا الكتاب يطرح المؤلف سؤالاً محورياً يمكن أن يساعد في الإجابة عن فهم ظاهرة صعود الصين، وهذا السؤال هو «ما معنى التحديث»؟ وكيف نستطيع استخدام هيكل مفاهيم التحديث لتفسير مغزى القيم التاريخية والمستقبلية وإدراكها والتمكن منها في صين القرن العشرين؟

وفي الحقيقة، فقد استطاعت الصين أن تحقق ما وصلت إليه من خلال أمرين على جانب من الأهمية، هما:

ـ استخدام العلوم والتكنولوجيا الحديثة.

ـ التحسن الشامل لأحوال الحياة المادية والمعنوية للناس.

وهذان الأمران يلخصان عملية إحداث التغييرات الاجتماعية العميقة والتحولات الثقافية والاجتماعية التي تتسم بالمضمون الثري والاتجاهات والمستويات

---

(١٦) وو بن، **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي؛ مراجعة لي تشين تشونغ، عالم المعرفة؛ ٢١٠ ـ ٢١١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦).

المتعددة، كما أنها عملية انتقال مجتمع ما قبل التحديث إلى عملية مجتمع التحديث.

إن التقدم الحاصل في اقتصاد الصين (والدول الصاعدة)، مع التراجع الواضح في اقتصاد الولايات المتحدة الذي أظهرته الأزمة الاقتصادية والمالية التي مرّ بها هذا الاقتصاد وجر وراءه الاقتصاد العالمي، هو ما حمل الولايات المتحدة على تفعيل دور ما يُدعى بـ «مجموعة العشرين»[١٧] ودعوة دولها إلى تحمل مسؤوليات إدارة الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني تداعياتها.

## ثامناً: العرب والعولمة

من الاطلاع على أهم ما كُتب عن العولمة، وما دار من نقاشات بين المفكرين والباحثين العرب، يمكن تلمس ثلاثة مواقف، تلخّص تعامل العرب واتجاهاتهم تجاه العولمة:

١ ـ اتجاه يرفض العولمة بالكامل، كما يرفض جميع ما يحيط بها من تجليات سياسية واقتصادية وثقافية.

٢ ـ اتجاه يقبل بالعولمة بدون تحفظ، ويعتبرها روح العصر ولغته.

٣ ـ الاتجاه النقدي، وهو الاتجاه الغالب، الذي يحاول فهم القوانين الأساسية التي تعمل العولمة بظلها، ويدرك أنها عملية تاريخية حقاً، تتعلق بتطور النظام العالمي وتطور الرأسمالية العالمية، وأنها تهدف إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم وتقديمه بصورة جديدة، ضمن مفاهيم معيّنة في السياسة والاقتصاد والثقافة مستفيدة من التقدم العلمي والتكنولوجي.

وكان هناك تركيز واضح على التحديات التي تواجه الوطن العربي، وينفرد بها عن باقي البلدان النامية، وهي تلك المرتبطة بموقعه الجغرافي وثروته النفطية، ووجود إسرائيل وما تمثله من عدوان سافر ومستمر.

---

(١٧) تضم مجموعة العشرين إلى جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان عدداً من الدول الصاعدة على رأسها الصين، إضافة إلى الهند والبرازيل والعربية السعودية ـ ويمثل حجم اقتصاداتها مجتمعة نحو ٨٥ بالمئة من الاقتصاد العالمي.

أما أهم التحديات المطروحة وتشمل جميع البلدان النامية، فقد كان «ثورة المعلومات والاتصالات» التي أدت إلى التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية، إذ تسيطر الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان على الجانب الأعظم من سوق وسائط صناعة المعلومات التي كان لها دور مهم في أنماط عمليات التراكم الرأسمالي في الاقتصادات المتقدمة. لكن بالتأكيد، فإن فرص الخروج من دائرة «الركود التكنولوجي» قضية ممكنة وقابلة للتطبيق، رغم العقبات العديدة التي تعترضها.

وقد تعرض د. إسماعيل صبري عبد الله[١٨]، لظاهرة الاستقطاب بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير، وأهمية تصفية معوقات التنمية، وسيادة أيديولوجية السوق، مما أدى إلى هشاشة الدولة والعجز أمام الصدمات الخارجية. وقد رأى أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة من الأخطار التي تهدد البلدان العربية، مما يتطلب إرادة سياسية واقتصادية تدعو إلى تحقيق التنمية من خلال التكامل لمواجهة تداعيات العولمة، لهذا فهو يطرح أسلوباً متميزاً لمواجهة تبعات العولمة فيما دعاه «الانسلاخ الانتقائي» لمواجهة الصدمات الخارجية والتحرر من القيود الخارجية، بمعنى الاستيراد بقدر الحاجة، والتصدير بما يكفي لتغطية كلفة الاستيراد. بالمقابل، يرى د. حازم الببلاوي أن يكون الموقف من العولمة هو موقف «الاندماج مع الحماية» في مقابل «الانسلاخ الانتقائي»، ويرى أن التناقض الذي تطرحه العولمة هو بين قوى اقتصادية عالمية بدون أن يواجهها نظام سياسي عالمي، فالاقتصاد يتجه إلى العالمية، وما زالت السياسة وطنية وقومية، وهناك مقاومة شرسة لأي تنظيم عالمي يعلو على الدول.

ورغم تعدد المؤلفات العربية[١٩]، فإنني أرى أن المجتمعات المتقدمة كانت

---

(١٨) انظر: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

(١٩) من المؤلفات العربية في موضوع العولمة، انظر: يسين، **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية**؛ أمين، **العولمة**؛ محمد حافظ دياب، **تعريف العولمة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩)؛ سمير أمين [وآخرون]، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)؛ =

أكثر استجابة لتداعيات العولمة وتجاذباتها وتجلياتها، وربما يعود السبب إلى وجود قدر من حرية الرأي والديمقراطية التي تسمح بتناول هذه المسألة وغيرها من التغيرات والتحولات بقدر أكبر من هوامش حرية الرأي والقبول بالرأي الآخر، والتعامل معه، في حين إن المجتمعات العربية تعاني ضعف الثقافة الديمقراطية، وطغيان التراث التاريخي بأثقاله وتقاليده وأعرافه والقيود التي تفرض من الحكومات والمجتمعات على السواء. ولا ننسى في هذا المجال خضوع البلدان العربية لسنوات طويلة من الاحتلالات، ووجود التهديد الصهيوني المستمر، ومشروعات الإصلاح المصدرة إلينا من الخارج، وخاصة في إطار إلحاق البلدان العربية بالعولمة (ومراكزها) بواسطة مشاريع الشرق الأوسط الجديد والكبير والاتحاد الأوروبي والشراكات، وغير ذلك من اتفاقات ثنائية، مع وجود أنظمة أصبح بعضها يستدعي الحماية الأجنبية بعد أن ناضلت شعوب الأمة العربية طويلاً من أجل الحصول على استقلالها السياسي.

ولعل من أهم التحديات التي تفرضها العولمة الراهنة على البلدان العربية، هو التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان واحترام التعددية وسيادة القانون، وهي تحديات تفرضها البلدان الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، من الخارج، بدون أن تعنيها هذه الطروحات إلا بمقدار تحقيق التحاق البلدان العربية بالعولمة من باب التبعية والهيمنة، وليس من أبواب الديمقراطية الحقة واحترام حقوق الإنسان.

## تاسعاً: تناقضات العولمة وانكسارها

كان من المتوقع أن تدفع الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، الدول الصناعية الكبرى، ومسؤوليها ومفكريها، إلى البحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة، وأن تأتي المعالجات من خلال معالجة المشكلات التي أثارتها العولمة، وتسبّبت في نشوء الأزمة وتصاعد انعكاساتها وتأثيراتها، لكن التعامل الرسمي مع الأزمة انطلق من كونها

---

= **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهداة إلى سمير أمين)**، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ومنير الحمش، **العولمة ليست الخيار الوحيد** (دمشق: الأهالي للنشر، ١٩٩٩).

نتيجة لمشكلات تقنية تتعلق بالعمل المصرفي والائتماني وممارسته، وأنه بمجرد ضخ السيولة ووضع الضوابط للمؤسسات المالية، فإن الأزمة ستحل؛ ولكن الواقع أن هذه الأزمة لا تزال مستمرة، وقد تجلّت في أوروبا مؤخراً في أزمة الديون السيادية، وفي معالجة هذه الأزمة التي تمحورت حول سياسات مالية تقشفية نجم عنها حركة احتجاجات واسعة أدت في العديد من الحالات إلى تغييرات سياسية هامة أصابت النظام السياسي نفسه.

إن التناقض الرئيسي للعولمة، هو أن جوهرها، هو، الليبرالية الاقتصادية الجديدة ومحاولتها فرض ثقافة وقيم السوق، وتسليع كل شيء وجعله قابلاً للعرض والطلب، بما فيه العمل الإنساني، هذا فضلاً عن ممارسات الدول الصناعية المتقدمة، التي أدت، فيما أدت إليه، إلى الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، والمعالجات (المنافقة) لحل هذه المشكلة التي بدأت بالتفاقم إلى الحد الذي عزز التأثيرات في الأمن الغذائي العالمي وهدّد الملايين من البشر بالجوع.

على أن من النتائج الاجتماعية القاسية للعولمة في تبنيها لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ما أدى إلى تهديد حقيقي للمجتمعات البشرية في تركيزه الثروة في البلدان المتقدمة، والعمل على إفقار البلدان الفقيرة وتهميشها، على المستوى العالمي، وتهديد السلم الاجتماعي داخل البلد الواحد (خاصة في البلدان النامية) بزيادة الفروقات الطبقية، وزيادة جيش العاطلين عن العمل. وبمقدار ما رُوِّج على أن العولمة تزيد من إمكانات المعرفة والتواصل بين البشر، فإنها أيضاً كانت عاملاً في إعاقة التواصل وتهميش الشعوب الفقيرة، واستنزاف الموارد الطبيعية وإلحاق الضرر بالبيئة، فضلاً عن إشاعة الفوضى ونشر ثقافة جديدة تدعو إلى التجزئة والتقسيم وإثارة الحساسيات المذهبية والطائفية.

وفي الوقت الذي تزداد فيه هيمنة المؤسسات الدولية والشركات عابرة القارات، فإن العمل يجري على إعداد نخب جديدة من العاملين المعولمين، ومن البيروقراطية الجديدة المرتبطة بمسار العولمة التي أحدثت الاضطرابات والتوترات العالمية، وأشعلت نار الحروب، ورفعت من شأن تجارة الأسلحة، وأفسحت المجال لعولمة الجريمة وتطوير أساليب الجريمة المنظمة والمافيات على المستوى العالمي، وخلقت إلى جانب فوضى الأسواق، ما يدعى بـ «الفوضى الخلاقة» التي طُبِّقت

عملياً في المنطقة العربية ابتداءً من احتلال العراق، ونشر ثقافة جديدة تدعو إلى التجزئة والتقسيم، وأثارت الحساسيات المذهبية والطائفية.

لقد سقط نظام الثنائية القطبية، وحلّ محله النظام الأحادي القطبية الذي انفردت الولايات المتحدة بقيادته، ثم حصل ما حصل من تطورات خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (٢٠٠٨) وما بعدها، التي نجمت على نحو رئيسي، من تداعيات الرأسمالية المنفلتة، التي كانت تحدّ من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، انطلاقاً من برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وبالتالي فقد سقط أيضاً هذا البرنامج، وأصبح تدخل الدولة ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد، ولكن من خلال الإصرار على برامج أساسها المحافظة على نظام السوق وعدم المس بآلياته.

وعلى صعيد آخر، أثارت الأزمات الاقتصادية والمالية في ظل العولمة وتداعياتها، الحاجة إلى مراجعة كبرى في النظرية الاقتصادية والفكر الاقتصادي الرأسمالي، وفي ميدان العلاقات الدولية أيضاً، بما في ذلك السلوك الدولي ذاته.

وفي الردّ على تناقضات العولمة وتداعياتها تشكلت قوى مجتمعية على امتداد العالم، في حركة مناهضة للعولمة، انصب اهتمامها في البداية على الاحتجاج على قرارات المنظمة العالمية للتجارة، التي تتناقض مع الديمقراطية وتحتكر القرارات لصالح الدول الغنية، ثم نادت هذه الحركة في مرحلة تالية بضرورة الإسراع بالقيام بالإصلاحات على طريقة وآليات عمل المنظمة. ولكن في مرحلة تالية، وخاصة بعد أحداث سياتل في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، اتجه نشاط حركة مناهضة العولمة إلى تطوير خطابها وترشيد مقولاتها، وإيجاد إطار فكري ونظري لمقولات تسمح بتقديم رؤية بديلة للعولمة، يتجاوز نقد الجوانب السطحية للعولمة، ويدخل إلى العمق في الطروحات المقابلة للتناقضات العولمية، وتقوم هذه الطروحات على:

ـ رفض منطق «تسليع العالم» وإخضاع كل شيء لقانون السوق بما فيه قوة العمل والثقافة.

ـ رفض هيمنة رأس المال العالمي على المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية.

ـ رفض السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بدور

الدولة الاقتصادي والاجتماعي وخصخصة القطاع العام ونظام ملكية الأوراق المالية وتداولها.

ـ تبني مفهوم التنمية المستدامة في محاولة للربط ما بين مقتضيات النمو الاقتصادي وضرورة الحفاظ على البيئة وعلى التوازن الاجتماعي، وإيلاء العناصر غير المادية دوراً أكبر في عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

ـ الدعوة إلى تحالف عالمي من أجل التصدي للهيمنة المطلقة لرأس المال العالمي والقوى المساندة له، ليصبح هذا التحالف «سلطة مضادة» في مواجهة قوى العولمة.

والملاحظ أن أنصار «مناهضة العولمة» يضم أطيافاً واسعة من المنظمات غير الحكومية تمثل نقابات العمال وجمعيات حماية البيئة ومنظمات الدفاع عن المستهلك وصغار رجال الأعمال ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تنوع المشارب والاتجاهات الفكرية لهذه المجموعات إلا أنها تلتقي على أمرين رئيسيين:

ـ نقد الظواهر السلبية للعولمة وتناقضاتها.

ـ ما يتعلق بالجوانب السياسية والفكرية التي تتصل بغياب الديمقراطية والشفافية والمساءلة في تسيير الاقتصاد العالمي والبحث عن نموذج تنموي مغاير لنموذج العولمة.

إن تنامي حركة «مناهضة العولمة» والبحث عن البديل، بما في ذلك «البديل الإنساني للعولمة» عزّز الأفكار التي بدأت تنتشر حول «انتكاسة العولمة».

ويعالج نيال فيرغسون[٢٠] مسألة انتكاسة العولمة من خلال سيناريو انهيارها الحالي، مقارنة بانهيارها قبل ٩٠ سنة، ويتساءل فيما إذا كانت العولمة ستنهار، وإذا كان ذلك مستبعداً اليوم؟ ويقول «صعق الناس عندما انهارت العولمة في المرة السابقة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى». ولذا فهو يقارن ما بين الحالة السائدة في العالم قبل الحرب العالمية الأولى والحالة السائدة اليوم، فقد انهارت العولمة السابقة

---

(٢٠) نيال فيرغسون: مدرس التاريخ في جامعة هارفرد، وزميل معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، كما أنه زميل باحث في معهد جيسون في جامعة أوكسفورد. انظر مقالته حول ««انتكاسة العولمة»: سيناريو انهيار العولمة الحالية مقارنة مع انهيارها قبل ٩٠ سنة،» ترجمة حسن بحري، **الثقافة العالمية**، العدد ١٣٥ (آذار/ مارس ٢٠٠٦).

بقيام الحرب العالمية الأولى، لأسباب تتشابه بما هو سائد في مرحلة العولمة المعاصرة، ويقوم التشابه بنظره من خلال الشروخات ذاتها التي كانت في النظام العالمي الدولي قبل عام ١٩١٤.

لقد ارتبطت الدعوة إلى العولمة المعاصرة بالدعوة إلى تعميم الثقافة والقيم الأمريكية، وفرض جدول أعمال أمريكي على جميع شعوب ودول العالم، وقد واجهت هذه الدعوة معارضة واسعة تمتد إلى الدول الرأسمالية ذاتها، وكان تحوّل العولمة إلى «العسكرة» واستخدام القوة العسكرية لفرض النموذج الأمريكي للعولمة، قد حرّض على ظهور الأفكار الداعمة لتشجيع ظهور أقطاب جديدة على الساحة العالمية بهدف التخلص من هيمنة القطب الوحيد. وكانت الخلافات التي بدأت بالتصاعد في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة فيما بين الدول الصناعية ذاتها، وفيما بينها وبين الدول الثمانية، سبباً إضافياً يضاف إلى شروخات العولمة وتناقضاتها. وفي الوقت الذي تضغط فيه الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية كي تفتح أسواقها لمنتجاتها الصناعية، تحرص على القيام بكل ما تحتاجه حماية منتجاتها، ممّا يعزّز فكرة الشروط الجائرة التي تسعى الدول الصناعية إلى فرضها على الدول النامية كحزمة واحدة، بحيث تجيز لنفسها «تفكيك حزمة العولمة» في ضوء مصالحها، الأمر الذي يظهر نظام تحرير التجارة الذي تنادي به منظمة التجارة العالمية على أنه ليس «حزمة متماسكة» تتسم بالعدالة والتكافؤ بين سائر دول العالم. وقد أدى ذلك إلى:

ـ تقسيم عالمي جديد في إطار العولمة، تتخصص فيه الدول الغنية بالربح، بينما تتخصص البلدان النامية بالخسارة.

ـ انكشاف التنمية المحققة تحت شعار «تحرير التجارة قاطرة للنمو» عن عملية إقصاء وتهميش جديد لمعظم البلدان النامية، وبالتالي برز الوجه الآخر للعولمة في إعادة إنتاج الفقر والتهميش من داخل عملية الاندماج التي تدعو إليها.

ـ انكشاف الطبيعة القانونية للعولمة عن سيادة علاقات قوة غير متكافئة بين البلدان الغنية والأخرى الفقيرة، تتحكم فيها البلدان الغنية، وتتلاعب بأحكامها وتخضعها لتفسيرات وتأويلات تفرض من خلالها معاييرها الخاصة حين يتعلق الأمر بمصالحها.